CD/37.162
11 March 1982
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة العامة الثانية والستين بعد المائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ١١ آذار / مارس ١٩٨٢ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ماريو أليسي (ايطاليا)

GE.82-61101

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف. ل. اسرائيليان
	السيد ب. ب. بروكوفييف
	السيد ف. م. غانجا
	السيد ع. ف. بردينيكوف
	السيد م. م. ايبوليتوف
	السيد س. ب. ماتسايوف
اثيوبيا	السيد ف. يوهانس
الارجنتين	السيد ح. ك. كاراساليس
	الآنسة ن. ناسمبيني
استراليا	السيد د. م. سادلير
	السيد ر. و. ستيل
	السيد ت. فدليه
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد هـ. فيغنر
	السيد ن. كلينغلر
	السيد و. أ. فون دم حاغن
اندونيسيا	السيد أ. دامانيك
	السيد هاريوماتارام
	السيد ب. سيمانجونتاك
ايران	السيد م. ج. محلاتي
ايطاليا	السيد م. أليسي
	السيد ب. كابراس
	السيد ك. م. أوليفا
	السيد أ. دي جيوفاني
باكستان	السيد ت. ألطف
البرازيل	السيد س. أ. دي سوزا اي سيلفا
بلجيكا	السيد ج. م. نوارفاليس
	الآنسة دي كليرك
بلغاريا	السيد ا. سوتيروف
	السيد ب. بوبتشيف

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلجيكا	السيد يو مونغ موينغ مي
	السيد يو بحوزويس
	السيد يو ثان تون
بولندا	السيد ب • سويكا
	السيد ب • روسين
	السيد ت • ستروتواز
بيرو	السيد ح • بينافيدس دي لا سوتا
تشيكوسلافاكيا	السيد ي • ستروتنسكا
	السيد أ• تسيما
الجزائر	السيد معاتي
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	السيد غ • هردر
	السيد ي • موبرت
	السيد م • كاولفوس
رومانيا	السيد ت • ماليسكانو
زائير	السيدة ايساكي ايكانغاكابيا
سري لانكا	السيد أ• ج • جايا كودي
	السيد ه• م • غ • س • باليناكارا
السويد	السيد ك • ليدغارد
	السيد ك • م • هيلتينيوس
	السيد ه• برغلوند
	السيد غ • اكيولم
	السيد ي • لوندين
الصين	السيد تيان جين
	السيدة وانغ رتي يون.
	السيد لي تنغ
	السيد فنغ ريسياو
	السيد هو كزايودي
فرنسا	السيد ج • دي بوس
	العقيد جسبير
فنزويلا	السيد ر• ر• نافارو
	السيد أ• أ• أغيلار

الحاضرون في الجلسة (تابع)

كندا	السيد د. س. ماكفيل
	السيد ج. ر. سكينر
	السيد أ. ب. حامبلين
كوبا	السيد ب. نونييس موسكيرا
كينيا	السيد د. د. دون نانجيرا
	السيد ج. موريو كيوا
مصر	السيد ع. ر. الريدي
	السيد أ. ع. حسن
	السيد م. ن. فهمي
	الآنسة و. بسيم
المغرب	السيد س. م. رحالي
	السيد م. شرايبي
المكسيك	السيد أ. غارسيا روبليس
	السيدة ز. غونساليس أي ريسيرو
المملكة المتحدة	السيد د. سامرهيس
	السيد ل. ج. ميدلتون
	السيدة ج. أ. لينك
	الآنسة ج. ا. ف. رايت
منغوليا	السيد د. اردمبلغ
	السيد ل. بايارت
نيجيريا	السيد ج. أ. ايدجيفري
	السيد و. أ. اكيساني
	السيد ت. أعوي - ايروري
الهند	السيد أ. ب. فيكاتسواران
	السيد نر. ساران
هنغاريا	السيد أ. كوميفتر
	السيد ت. غيورفي
هولندا	السيد هـ. فافنهاكرز
	السيد ب. دي كليرك

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الولايات المتحدة الامريكية	السيد ل. ح. فيلدر
	السيد م. باسبي
	السيدة ك. كريستوفر
	السيد ج. مارتن
	السيد ج. ميسكل
	السيد ر. ف. سكوت
	السيد ب. س. كوردس
	السيد ر. ميكولاك
اليابان	السيد ي. اوكاوا
	السيد م. تكاحاشي
	السيد ك. تاناكا
	السيد ت. أراي
يوغوسلافيا	السيد م. ميحايلوفيتش
أمين الجنة نزع السلاح والمشل التحصي للامين العام	السيد ر. جاياك
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف. بيراساتيعي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية والستين بعد المائة للجنة نزع السلاح •

تواصل اللجنة اليوم نظرها في البند ٣ من جدول اعمالها وهو " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في مأمن من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها " • غير ان للاعضاء الذين يودون القاء بيانات بشأن أي موضوع آخر يتصل بأعمال اللجنة الحرية في القيام بذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي •

ولدي في قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو بورما والولايات المتحدة ويوغوسلافيا والصين والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي والسويد •

أعطي الكلمة الآن لأول متكلم في القائمة ، ممثل بورما سيادة السفير مونغ مونغ •

السيد يو مونغ مونغ (بورما) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا بانتهاز هذه المناسبة للاعراب لكم عن خالص تقديرنا للطريقة القديرة المسؤولة التي تجرى بها أعمال هذه اللجنة لهذا الشهر تحت رئاستكم • واني واثق من أن مساعيكم ستسهم ايجابيا في أعمال هذه اللجنة •

ان الموضوع الذي اعتزم معالجته بشكل وجيز بعض الشيء يتعلق بمسألة حظر التجارب ، التي مافتئ المجتمع الدولي يعتبرها بحق قضية ذات اولوية قصوى كما أنها الاولى في جدول أعمالنا لهذه الدورة • وعلى الرغم من مثابرة الجهود والاهتمام في هذا المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف ، وفي غيره من المحافل ، ظل فرض حظر شامل على التجارب يستعصي على الحل منذ مايزيد على ربع قرن • وبينما لاتزال هذه الحالة سائدة ، تطهر أنواع جديدة من الاسلحة النووية ، يمكن لها في ذلك ، الى حد بعيد الاستمرار في اجراء تجارب الاسلحة النووية • ورغم الالتزامات القانونية والسياسية التي التزمت بها الدول النووية الرئيسية ، فضلا عن الجانب الادبي ، فلا تزال آفاق فرض حظر شامل على التجارب تتراجع أمامنا كالسراب •

واذا التفتنا بنظرنا الى الوراء نحو مجرى الاحداث في تاريخ المفاوضات بشأن ابرام معاهدة للحظر التام للتجارب ، رأينا انه كانت هناك معاهدة يتم التفاوض بشأنها بكل جدية في المحفل المتعدد الاطراف حتى انه بدا في الافق ، عام ١٩٦٣ ، أمل خلاب بقرب عقد اتفاق ، بعد ان بلغت المفاوضات مرحلة كان يتم التفاوض عندها بشكل تفصيلي حول اتخاذ تدابير بشأن التحقق المناسب ولم يتبق الا ثغرة صغيرة يلزم عبورها بين موقف الجانبين • وربما أمكن القول بأنه كان فعلا ، في ذلك الحين ، قدر من الارادة السياسية لدى الدول المعنية ، ولكن تلك الارادة لم تكن من القوة بما يكفي لاعطاء الزخم الضروري الذي يستلزمه عقد اتفاق • وتبددت لمطالب عالم قلق يحمل هموم الخطر الذي يفرضه على البشرية السقاطة المنعة الناجمة عن اجراء التجارب في الجو ، فقد سنحت الفرصة للتوصل ، الى اتفاق بشأن ابرام معاهدة للحظر الجزئي للتجارب وهي معاهدة لاتزال جزئية على الرغم من مرور ١٩ عاما على توقيعها • ومع ذلك ، فان اللجنة تجد نفسها اليوم غير قادرة على حتى الجانب الاجرائي من القضية ، ولا تلوح في الافق الان أي مفاوضات تتناول جوهر الموضوع • ومن المناسب في هذه الحالة أن نكرر ما ذكره هذا الوفد في بيانه بتاريخ ١٦ شباط / فبراير • في ذلك الوقت ، قلنا أنه قد يكون أنجع الامور أن تلتمس الحلول ، لقضية تحظى بهذا الاهتمام على الصعيد العالمي ، باتباع نهج متعدد الاطراف ، وان انشاء فريق عامل مخصص سيكون انسب الطرق لتحقيق هذا الغرض ، سيما وأن جميع النهج الاخرى لم تتمخض عن أية نتائج مشجعة •

لقد اعتمدت الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ولاية صريحة بشأن الكيفية التي ينبغي أن يعالج بها هذه القضية . وإن القرار ٣٦/٨٤ للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة يحث جميع أعضاء اللجنة بوضوح على تأييد انشاء فريق عامل مخصص اعتبارا من بداية عام ١٩٨٢ ، يشرع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن عقد معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية . ويعني القرار الى القول بأنه ينبغي لهذه اللجنة أن تدرس أقصى ما في وسعها كي تحيل الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح نصا لهذه المعاهدة متفاوضا عليه بين أطراف متعددة . لذلك ، فان لدينا ولاية تمتثل لها ، وان المجتمع الدولي لن يفهم موقفنا اذا لم نستطع حتى الاتفاق على التفاوض بشأن قضية على مثل هذه الأهمية .

وفي الآونة الأخيرة ، أكد بعضهم في هذه اللجنة أن حظر التجارب لا يمكنه وحده انهاء الخطر الذي تفرضه الأسلحة النووية ، وانه لابد من النظر في مسألة القيود على اجراء التجارب في اطار أوسع هو اطار القضايا النووية . وبالطبع ، فاننا ندرك فعلا انه لا حظر التجارب بحد ذاته ولا غير ذلك من تدابير نزع السلاح النووي يمكن ، لهذا السبب ، ان تقوم وحدها بازالة خطر الأسلحة النووية . ذلك ان الطريق الوحيد لابعاد هذا الخطر هو ازالة الأسلحة النووية ازالة كاملة . ولكن كلا من هذه التدابير ، ومن بينها حظر اجراء التجارب النووية ، قد يساعد على ازالة هذا الخطر . ونحن نشعر بأن محاولة الربط بين حل اعتماد حل معين واعتماد حل آخر سوف يعقد القضية ولن يكون في رأينا لا عمليا ولا مستحسنا أن وقف تجارب الأسلحة النووية يستحق المعالجة لما فيه ذاته من أهمية وليس لما في غيره من قضايا نزع السلاح النووي . وهذا هو النهج الذي ظل يؤخذ به منذ البداية ، وان التخلي عن هذا النهج سيجعل قضية حظر التجارب قضية صعبة المراس .

وهناك من القول ان المبدأين اللذين تدعو الحاجة الى حلهما ، عند ايجاد حل لتدابير نزع السلاح ، هما مبدأ التوازن المنصف ومبدأ التحقق المناسب . وقد وردت الاشارة صراحة الى ضرورة مبدأ التوازن في الفقرة ٣٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح كما ورد ذكر مبدأ التحقق المناسب في الفقرة ٣١ من نفس الوثيقة . ولما كان حظر التجارب لا يقتضي اجراء أي تغيير مادي في تسلح الدول ، فان مبدأ المحافظة على توازن منصف حل نفسه بنفسه ويمكننا القول ، على هذا الأساس ، ان لفرض حظر على التجارب ميزته الجلية ولكننا لا نفهم لماذا تستغل هذه الميزة . ولعل الحاجة الى التأكيد على أن حظر التجارب لا يمكنه ، بحد ذاته ، خفض حظر الأسلحة النووية ناشئة عن ان هذا الحظر لا يقتضي أي خفض فعلي للأسلحة النووية . ولا شك في أن فرض حظر على التجارب لا يمكنه وحده أن يغير الحالة الراهنة . ولكن ما ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا هو أن أهميته تكمن في كبح الجانب النوعي من سباق التسلح النووي .

أما عن الطبيعة التي ينبغي أن تكون عليها أي معاهدة لحظر التجارب النووية فان موقفنا منذ عهد طويل يتمثل في أن اتخاذ نهج مباشر نحو الهدف الرئيسي أفضل من اتباع طريق ملتوي بالمعطفات . وقد مر عقدان تقريبا على توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ومن المؤكد أنه ليس من الكثير جدا علينا أن نؤثر اعتماد معاهدة نهائية لا تترك أية ثغرة . وفي رأيي اننا سنجد السبيل السوي اذا نظرنا الى المسألة من خلال نهج موضوعي لا نهج ذاتي . وينبغي لهذه

أن يذهب الى أبعد من وضع قيود تقنية اضافية على اجراء التجارب واستمرار التعاصي ، في الوقت نفسه ، عن البحث عن اسلحة جديدة من خلال اجراء التجارب • كما ينبغي أن يكون هدفنا انحسار معاهدة توقف تماما جانبا تهديد الاهمية من سباق التسلح النووي من خلال فرض حظر كلي على جميع تجارب الاسلحة النووية الى الابد •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أتذكر ممثل بورما على بيانه وللكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة • واعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة سعادة السفير فيلدز •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) :السيد الرئيس ، ينعطف جدول أعمالنا لبند الاسبوع بموضوع اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في مأمن من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها • غير أنني ، في ضوء الاهتمام الكبير المتجلي في هذه اللجنة وفي المشاورات الجارية التي تقوم بها شخصيا ، سيادة الرئيس ، سأتكلم اليوم بشأن البندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا ، حظر التجارب النووية ونزع السلاح النووي •

وفي هذا الصدد ، أود التركيز على العديد من المسائل والاقتراحات التي تستدعي التفكير والتي طرحت على وفدي أثناء جلساتنا غير الرسمية والعامة بشأن هذه البنود وأن أقدم اراء حكومتي بشأن أفضل السبل التي يمكن ان تنتهجها لجنة نزع السلاح للنظر في مسألة حظر التجارب النووية •

لقد ظل الاعراب عن موقف حكومتي فيما يتعلق بحظر التجارب النووية يرد فعلا بشكل واضح في هذه الهيئة • وان تحقيق وقف كامل للتفجيرات النووية يبقى أحد العناصر في طائفة كاملة من أهداف طويلة الاجل للولايات المتحدة في تحديد الاسلحة • غير أننا لا نعتقد أن من الممكن ، في ظل الظروف الراهنة ، أن يساعد فرض مثل هذا الحظر على خفض خطر الاسلحة النووية أو المحافظة على استقرار كفة التوازن النووي • وتسعى الولايات المتحدة حثيثا وراء تحقيق الخطوات الاولى من البرنامج الذي أجمله الرئيس ريغان في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر الفائت لخفض الاسلحة النووية • وهذه القضايا هي أخطر قضايا يمكن أن تتصدى لها أمة سواء كانت دولة حائزة للاسلحة النووية أم دولة غير حائزة للاسلحة النووية • وان عناصر السياسة العامة للولايات المتحدة في تحديد الاسلحة النووية — بما فيها المفاوضات الدائرة بشأن القوات النووية المتوسطة المدى والاعمال التحضيرية لبدء مفاوضات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية — تقدم دليلا مفحما على الجدية التي توليها الولايات المتحدة لتحديد الاسلحة النووية ونزع السلاح النووي •

والقضية المطروحة الآن أمام هذه اللجنة هي قضية أسلوب اجراء يسعى اتباعه فيما يتعلق بالبندين ١ و ٢ من جدول الاعمال • هناك عدد من الوفود قام بطرح أسئلة خطيرة عن الكيفية التي يسعى النظر بها الى اهتمامات الامن المشروعة للدول غير الحائزة للاسلحة النووية في ضوء الحاجة الى قيام الدول الحائزة للاسلحة النووية بالتصدي فيما بينها للقضايا التي تؤثر على نزع السلاح النووي • كما أعرب أيضا عن الشكوك في الكيفية التي تتمكن بها هذه اللجنة من القيام بوصفها كهيئة تفاوضية متعددة الاطراف اذا لم تقم بالتصدي للقضايا النووية ، التي تجمع على ابدائها أهمية أساسية • واثيرت مسائل وقدمت اقتراحات ، على سبيل التحديد ، حول أفضل طريق تمضي فيه لجنة نزع السلاح بشأن قضية حظر التجارب النووية •

اسمحوا لي ان اقدم بايجاز آراء وفدنا حول القضايا التي تقوم عليها هذه الاسئلة •

أولا ، ان وفدي يعتقد انه يسعى للجنة نزع السلاح النصدي لكل قضية تتصل بمصالح الأمن الحيوية لجميع الدول ، بما في ذلك تحديد الاسلحة النووية وتحفيضها وازالتها آخر الأمر• وان لجنة نزع السلاح ، وهي هيئة نزع السلاح الوحيدة التي تشارك فيها جميع الدول الخمس الحائزة للاسلحة النووية ، هي محفل مناسب يتصدى للاهتمام بنزع السلاح النووي — ذلك الاهتمام الذي تتشاطر فيه بعمق كافة الدول • ومع ذلك ، فلا يزال وفدي يرى أن انشاء هيئة فرعية للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي لن تكون خطوة مثمرة في هذا الوقت ، ولا سيما بسبب كون هذه المفاوضات قد بدأت فيما بين بعض الدول الحائزة للاسلحة النووية • واني أعيد الى الاذهان ايضا المناسبات الكثيرة التي جرى فيها تذكير الدول الحائزة للاسلحة النووية بأن عليها المسؤولية الاساسية في الاضطلاع بهذه المفاوضات • ولذلك فاننا ، فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول الاعمال ، لا نزال نرى ، مع ادراكنا للدور المنشود للجنة نزع السلاح ، ان التصدي لهذه القضايا انما ينبغي أن يكون في جلسات غير رسمية كما فعلنا في الماضي •

ثانيا ، ان الولايات المتحدة تشاطر تماما وفودا كثيرة فيما أعربت عنه من رأي مؤداه ان على لجنة نزع السلاح الوفاء بمسؤولياتها بشكل فعال • والدليل على هذه الحقيقة ان وفدي يشارك بنشاط في الجهود المبذولة في اللجنة للتوصل الى اتفاق حول عقد اتفاقية متعددة الاطراف بشأن الحظر الكامل للاسلحة الاشعاعية • وفضلا عن ذلك ، فان اللجنة تعمل لكي لا رساء الاساس من أجل فرض حظر كامل وقابل للتحقق على الاسلحة الكيميائية التي من المحزن أن يكون استعمالها قد أصبح مألوفا جدا للبشرية والتي يعتبر القضاء عليها مهمة ملحة • وقد أعلن الرئيس ريغان أن تحقيق مثل هذا الحظر الفعال والقابل للتحقق — هو هدف من أهداف الولايات المتحدة ، وفي نيتنا السعي بقوة لتحقيق ذلك الهدف في هذه اللجنة•

وأخيرا ، أود التكلم بايجاز عما يتعلق بقضية حظر التجارب النووية التي تأتي في رأس جدول أعمالنا • لقد قام وفدي ، في مناسبات كثيرة ، بالتعريف بآرائه حول طرق معالجة هذا البند ، وأعلن أن انشاء هيئة فرعية تعنى بقضية حظر التجارب النووية ليس فيما يبدو أفضل الطرق فعالية لتناول الموضوع • كما أننا ، في الوقت نفسه ، استمعنا باهتمام الى الكلمات الكثيرة التي ألقيت حول هذه القضية ، مع الوفاء بما التزمنا به من النظر بعناية وجدية في آراء الوفود الاخرى• وقد حل رئيسنا الموقر ، كما يعلم الجميع ، يشارك في اجراء مشاورات واسعة بشأن المسائل النووية ، بما فيها حظر التجارب النووية • وقد شاركنا في تلك المشاورات ونظرنا بعناية في مواقف الوفود الاخرى ولا سيما فيما يتعلق بالبند ١ من جدول الاعمال •

لقد ذكرت لتوي موقف حكومتي فيما يتعلق بقضية الحظر الشامل للتجارب بوجه عام ، وذلك الموقف لم يتغير • غير أن وفدي يعتقد أن للجنة نزع السلاح اهتماما مشروعا بجميع قضايا نزع السلاح وأن عليها التزاما بأن تقدم اسهاما ضخما في عملية نزع السلاح بكافة جوانبها ، بما في ذلك البحث في القضايا ، كالبند ١ من جدول الاعمال ، الذي قد لا يكون من المواتي التفاوض على عقد اتفاق بشأنه في هذا الوقت أيا كانت الاسباب •

وفي مكان الصدارة من هذه الاهتمامات التي تحيط بمسألة الحظر الشامل للتجارب تأتي قضية فعالية التحقق من مثل هذا الاتفاق والامتثال له • والحقيقة ان هاتين القضيتين ظلتا الشغل الشاغل لهذه اللجنة وسابقتها لعقد من السنين على الاقل •

ويرى وفدي أن بوسع هذه اللجنة تقديم اسهام مفيد في هذا الصدد ، كما يرى أن العمل في هذا المجال يمكن أن يبدأ الآن • فاذا كان هنالك توافق في الآراء يمكن أن يتمخض عن انشاء هيئة فرعية لمناقشة وتعريف القضايا المتصلة بالتحقق والامتثال التي تنطوي معالجتها في أي اتفاق للحظر الشامل للتجارب ، فان وفدي سينضم الى ذلك التوافق في الآراء •

وفي اعتقادي ، أن اجراء دراسة جدية لهذه القضايا البالغة الاهمية ، بجميع جوانبها في لجنة نزع السلاح ، سيشكل خطوة الى الامام • وان وفدي يتطلع الى التشاور معكم يا سيادة الرئيس ، ومع وفود اخرى ، بشأن انشاء مثل هذه الهيئة الفرعية والولاية اللازم منحها اياها •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بيانه وافدم له تأييدي امتناني للكلمات البالغة الرقة التي نعاه أن يختصني بها ويختتم العلاقات بين الولايات المتحدة وبلدي • المتكلم التالي في القائمة لدي هو ممثل يوغوسلافيا ، السيد ميخايلوفيتش •

السيد ميخايلوفيتش (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : كان الوفد اليوغوسلافي يعتزم ، في بيانه لهذا اليوم ، التحدث ببعض الافاضة عن البند المتصل بالحظر الشامل للتجارب ووددت القول ، في جزء من بياني ، اننا سعداء بأن هناك جهودا تبذل من جانبكم من خلال اجراء مشاورات غير رسمية مع الوفود للتوصل الى حل مقبول بصدد معالجة اللجنة لبندين يحظيان بالاولوية ، وهما البندان ١ و ٢ من جدول أعمالها • ومهما كانت حصيلة مشاوراتكم ، ونأمل مخلصين أن تكون حصيلة مثمرة ، فاننا نرى أنه ينبغي للجنة اتخاذ مقرر باسرع ما يمكن بصدد تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٤/٣٦ ، الذي يدعو الى قيام اللجنة ، اعتبارا من بدء دورتها لسنة ١٩٨٢ ، بانشاء فريق عامل مخصص يتمتع في التفاوض المتعدد الاطراف بشأن عقد معاهدة لحظر جميع تجارب الاسلحة النووية •

غير أن ما قيل الان ، وما أدلى به الآن ممثل الولايات المتحدة الامريكية الموقر من بيان - سررنا بسماع جزء معين منه - يتطلب منا واجب القيام بدراسة متأنية لهذا الاقتراح قبل التحدث عن الموضوع • ولذلك ، فسوف احتفظ بحق وفدي في التحدث عن قضية الحظر الشامل للتجارب في موعد لاحق •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل يوغوسلافيا على بيانه • أعطي الكلمة الان ممثل الصين ، سعادة السفير تيان جين •

السيد تيان جين (الصين) (الكلمة بالصينية) : السيد الرئيس ، أود أن أعرض اليوم بايجاز بعض الآراء حول مسألة الضمانات الامنية من الدول النووية الى الدول غير النووية •

ان قيام الدول النووية بتقديم ضمانات أمنية الى الدول غير النووية هو مطلب شامل وملح للبلدان غير النووية كما أنه التزام تقع مسؤوليته على الدول النووية • وذلك متطلب لا مفر منه يفرضه الوضع الحالي للتسلح النووي في العالم • فهناك خمسة بلدان فقط ، من بين ما يزيد على ١٥٠ بلدا ، هي التي تملك أسلحة نووية كما أن ٩٧ في المائة من مجموع عدد الرؤوس النووية متركزة في أيدي الدولتين العظميين • ان الدولتين العظميين تقومان بتصعيد سباق التسلح ، وتوسيع ترساناتهما النووية دون انقطاع ، والتنافس مع بعضهما بضراوة ، تعرضان السلم العالمي وأمن جميع الدول لخطر مميت • ومن الجلي ، لهذا السبب ، انه يقع على عاتق جميع الدول النووية تقديم ضمانات أمنية الى الدول غير النووية ، وأن تتحمل الدول النووية الرئيسية التي تملك أكبر الترسانات النووية على الاخص ، مسؤولية رئيسية في هذا الصدد ، لايسعها أن تتنصل منها •

وموقف الصين بشأن الضمانات الامنية للدول غير النووية متسق لا لبس فيه • اما ندرك مسؤوليتنا كدولة نووية • وقد قمنا في مناسبات عديدة بالتأكيد على أن الطريق الاساسي لازالة خطر نشوب حرب نووية وخطر التهديد النووي هو الحظر الكامل والتدمير الكلي للاسلحة النووية • ولكن لما كان ذلك أمرا يستعصي على التحقيق فورا وبين عشية وضحاها ، فان أقل ما يمكن أن تفعله الدول النووية هو التعهد بعدم استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية وضد المناطق الحالية من الاسلحة النووية •

ومن المهم الاعتراف بأن ضمانات الامن السلبية التي تقدمها الدول الحائزة للاسلحة النووية الى الدول غير الحائزة للاسلحة النووية تشكل حدا أدنى من الالتزام لا بديلا عن أعمال الخير والاحسان • ان الدول غير الحائزة للاسلحة النووية تريد ضمانات أمنية غير مشروطة لا ضمانات مشروطة • وقد أشارت بحق الى أن الضمانات المشروطة كثيرا ما تتطلب من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية أن تضع أولا أمن الدول الحائزة للاسلحة النووية • ومن الجلي أن ذلك هو بمثابة وضع العربة أمام الحصان ، وليس من المعقول أن يتخذ بالفعل عدد من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية موقف الانتقاد الشديد من هذا المنهج •

وفي العام الماضي ، قامت الجمعية العامة للامم المتحدة ، في قرارها ٤٠/٩٥ ، بتوجيه نداء حاث الى الدول الحائزة للاسلحة النووية ان تبدي الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق بشأن نهج مشترك وخصوصا بشأن صيغة مشتركة يمكن ادراجها في صك دولي ذي طابع ملزم من الناحية القانونية • واننا نرى أن وجود ارادة سياسية هو متطلب أساسي • والمفتاح في يد الدولتين النوويتين الرئيسيتين • ومن دون وجود ارادة سياسية ، يمكن أن تعتبر الدول الحائزة للاسلحة النووية على كل أنواع الاعذار الرامية الى الحيلولة دون تقديم ضمانات أمنية الى الدول غير الحائزة للاسلحة النووية • ولكن بالارادة السياسية سيتاح ايجاد حل لهذه المسألة •

ان الموقف الذي نجد فيه انفسنا فيما يتصل بهذا البند من جدول الاعمال ، منذ افتتاح هذه الدورة ، موقف لا يشجع • واننا نأمل أن تغير الدول النووية الرئيسية ارادتها السياسية باخلاص عن طريق الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه الدول غير الحائزة للاسلحة النووية بحيث يمكن احراز تقدم بشأن هذه المسألة قبل افتتاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح • ان وفد الصين سينضم الى ممثلي بلدان أخرى في مواصلة عمليات الاستكشاف الجارية في اطار السعي من أجل وضع صيغة مشتركة سليمة يمكن أن تقبل بها الدول غير الحائزة للاسلحة النووية •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الصين على بيانه • وأعطي الكلمة الان لممثل المملكة المتحدة ، سعادة السفير سامرهيس •

السيد سامرهيس (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم على تعيينكم رئيسا لهذه اللجنة • لقد توليتم هذا المنصب في مرحلة رئيسية من الاقتراب نحو الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ، واني واثق من أن اللجنة في ظل توجيهكم الحكيم ، ستستفيد من الوقت المتاح لديها بأكثر الطرق فعالية • وان من أكبر دواعي السعادة لي أن أهنئ هذه المناسبة وأعدكم بتقديم الدعم التام من وفدي • كما أنتهز هذه الفرصة للاعراب عن التقدير لما قام به ممثل ايران الموقر ، السيد محلاتي ، من اسهام بوصفه الرئيس السابق ، والذي كان لتوجيهه أثناء الشهر الاول من أعمالنا أن أرسى للدورة أساسا متينا •

وأود في كلمتي اليوم التصدي لمسألتين حامتين مطروحتين أمام اللجنة ، هما حظر التجارب النووية واتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في مأمن من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها .

وفي كلمتي في الجلسة العامة الثالثة والخمسين بعد المائة بتاريخ ١١ شباط / فبراير قلت أن حكومتي تتفهم جيدا ما ينير من خيبة الامل لانه لم تثبت حتى الآن امكانية تحقيق حظر شامل للتجارب . وقلت أيضا أن حكومتي سوف تستمر في السعي لاحراز تقدم بشأن قضايا حظر التجارب . ومازالت تلك هي الحال اليوم . ومنذ أن تكلمت في تلك المناسبة قامت وفود كثيرة بتكريس الوقت لبنده الفضية في كلماتها في الجلسات العامة بشكل طيع دائما وتديد الفعالية في كثير من الاحيان . وكان وفدي يسجل هذه العناصر القوية التي اغرت عنها هذه الكلمات . وفهنا أيضا بدراسة الملاحظات التي أبداها مدير وكالة الحد من الاسلحة ونزع التسلح للولايات المتحدة ، الدكتور يوجين روستو ، في ٩ شباط / فبراير .

ان المفاوضات الثلاثية التي عقدت هنا من ١٩٧٧ حتى خريف ١٩٨٠ أوضحت كثيرا من المسائل التي ينطوي عليها التفاوض بشأن ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وان التقرير الثلاثي الذي تم تقديمه الى لجنة نزع السلاح في تموز / يوليه ١٩٨٠ بين المواضع التي تم التوصل فيها الى نقاط للاتفاق ، ولكنه اشار أيضا الى المجالات الهامة التي ما زالت تبرز فيها المصاعب وكانت لا تزال تقوم في ذلك الوقت مسائل خطيرة ، تتعلق على وجه الخصوص بالتحقق ، كان من اللازم حلها قبل أن يمكن توقع احراز مزيد من التقدم .

ان تحقيق حظر شامل للتجارب النووية مازال يشكل هدفا هاما من أهداف الحكومة البريطانية في ميدان نزع السلاح . والسؤال الذي كان ولا يزال يطرح هو كيف يمكن العمل على افضل وجه لبلوغ ذلك الهدف ، ان حكومتي ، بعد قيامها باستعراض الموقف الراهن ، ودراستها للآراء المعرب عنها في اللجنة ، وبعد ادراكها بوجه خاص ان من الجلي عدم امكان توقع احراز مزيد من التقدم في المحادثات الثلاثية في هذا الوقت ، خلصت الى أنه ، بالاضافة الى مناقشات الخبراء ، التي تعقد بالفعل ، ستكون هناك فائدة من عقد مناقشات داخل لجنة نزع السلاح تركز على قضية رئيسية هي قضية التحقق وتأمل حكومتي ألا يكون من شأن هذه المناقشات القاء الضوء على طبيعة المشكلة فحسب ، بل الدلالة على الطرق التفصيلية التي قد تحل بها . ولذلك يرحب وفدي بالبيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل الولايات المتحدة الامريكية الموقر وذكر فيه أن وفده سيكون مستعدا للانضمام الى توافق في الآراء بشأن انشاء هيئة فرعية للنظر في بعض القضايا المتصلة بغرض حظر للتجارب النووية . ويعتقد وفدي أن جميع الوفود سترحب بهذا البيان بوصفه يمثل خطوة الى الامام ، ويأمل في أن تتمكن من السير حثيثا للتوصل الى اتفاق بشأن وضع ولاية لفريق عامل - أو أي شكل من اشكال الهيئات الفرعية يمكن أن تقبله اللجنة - بهدف أن يتمكن من بدء عمله دون ابطاء .

وعسى القول ان وفدي سيستمر في المشاركة بفعالية في أعمال فريق الخبراء العلميين لاعتقاده أن من الهام التوصل الى اتفاق قام حول الجوانب التقنية لكشف وتحليل الظواهر الاهتزازية لكونها تتصل بحل مسائل التحقق من حظر التجارب النووية . وقد احطنا علما باقتراح ممثل السويد الموقر من أن امكانية تحسين القدرات الحالية لرصد النشاط الانشقاقي في الجو يسعى أن تناقش

أيضا في اطار ملائم تحت رعاية اللجنة ونعتقد أنه يسعى المرء احتمام في هذا الاقتراح • ان العمل في هذه المجالات التقنية سيمكن دعما لدراسة أوسع للتحقق وغيره من القضايا واسهاما فيها ، وهو ما آمل أن نكون قادرين على الاضطلاع به الآن • أما بصدد البند ٣ من جدول أعمالنا ، فأود التشديد على أن وفدي يظل مستعدا لان يسهم اسهاما تاما في مناقشة المسائل النووية في اللجنة وسيظل مستعدا ، كما في الماضي ، للاسهام في الاجتماعات غير الرسمية •

وأود ان أنتقل الآن الى البند الحالي في جدول أعمالنا ، ألا وهو اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في مأمن من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها • لقد انفق الكثير من الوقت على هذا البند طوال السنوات الثلاث الماضية كما ان تأكيد الاهمية المعلقة على ضمانات الامن هذه قد ظهر من جديد في الكلمات العامة التي ألقاها أثناء هذه الدورة ، على سبيل المثال ، ممثلو هولندا وباكستان وكندا الموقرون ، وان وفدي قد حرص على أن يحيط علما بهذه الكلمات وبالكلمة التي ألقاها في وقت سابق من هذا الاسبوع ممثل رومانيا الموقر والتي تدعو الى التفكير العميق • وفضلا عن ذلك ، فهناك فريق عامل معني بضمانات الامن بدأ بالفعل عمله هذه الدورة تحت الرئاسة القديرة لممثل باكستان الموقر ، ولكني اعتقد ، ربما لمجرد أننا ناقشنا هذا الموضوع بمثل هذا التفصيل في الماضي ، أنه ينبغي لنا في هذه الآونة أن نتوقف قليلا ونعيد النظر في المبادئ التي تقوم عليها آراؤنا المتبادلة •

ان المنطق الذي يقف خلف شكل الضمان البريطاني المقدم عام ١٩٧٨ قد بين بصورة كاملة في الوثيقة CD/177 المؤرخة في ١٠ نيسان / ابريل من العام الفائت ، ولكني أود التشديد مرة أخرى على أن الحكومة البريطانية انما قدمت ذلك الضمان لادراكها أن الدول التي تخلت عن الاسلحة النووية كانت تختفي على أمنها ، ولا سيما من جوار تعرضها للتهديد باستعمال الاسلحة النووية أو حتى من أن تكون هدفا لهجوم يشن بهذه الاسلحة • وقد بين الضمان الذي قدمناه أن الحكومة البريطانية تفضل أن تكون الدول غير الحائزة للاسلحة النووية مؤهلة لنيل ضمان محدد في هذا الصدد ، حتى وان كان مثل هذا الضمان واردا بشكل ضمني فيما للحكومة البريطانية من سياسة ضيقة الرسوخ تتمثل في أن الاسلحة النووية لن تستعمل أبدا الا في حالة الدفاع عن الذات في الظروف القصوى • وهذا الضمان الذي أعطي عام ١٩٧٨ يبقى بالطبع ساريا تماما اليوم •

ان مناقشة الموضوع في اللجنة وفي فريقنا العامل تدور الآن حول امكانية ايجاد " صيغة مشتركة " وحول الشكل والجوهر اللذين يمكن أن يتخذهما ضمان مشترك • أما عن الشكل ، فان وفدي يدرك كل الادراك الشعور القوي من جانب كثير من الوفود بأن المطلوب هو شكل لصك قانوني يكون أكثر الزاما من الضمانات الطوعية الحالية • واننا نبقى منفتحين على أية اقتراحات تقدم حول الكيفية التي يمكن أن يتم بها ذلك كما أننا راغبون في استكشاف اشكال قانونية ممكنة بديلة • وفي العام الماضي ، ذكر تقرير الفريق العامل أنه ليس ثمة اعتراض من حيث المبدأ على عقد اتفاقية ولم يعارض وفدي في هذه النتيجة • ومع ذلك ، فاننا نرى أنه من السابق لأوانه التوصل الى قرار حول الشكل قبل التوصل الى تفاهم حول المضمون ، وينبغي لنا ابقاء جميع مالدينا من الخيارات مفتوحة أمامنا في هذه المرحلة •

أما عن الجوهر ، فهناك سؤالان مبدئيان ، هما ، أي الدول ينبغي أن تنطبق عليها الضمانات وفي ظل أية ظروف ؟ ان وفدي مستمر في اعتقاده أن الاجابة على السؤال الاول ينبغي

ان تكون بطريقة يمكن التحقق منها ويمكن قبولها بسهولة • سيكون ممكنا بالطبع اعتماد صياغة سليمة مفادها أن الضمانات تنطبق على جميع الدول التي لا يعتبر بأنها دول حائزة للاسلحة النووية • ولكن وفدي يعتبر أن هناك حججا قوية لصالح وضع تعريف ايجابي يجعل ضمانات الأمن تمتد لتشمل تلك الدول غير الحائزة للاسلحة النووية والتي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار أو غيرها من الالتزامات الملزمة دوليا بعدم صنع أو حيازة سائط تفجير نووية • فهذا المعيار لا يقتصر على انه قابل للتحقق منه بسهولة ، ولكنه يعترف بالالتزامات التي تضطلع بها الدول غير الحائزة للاسلحة النووية الاطراف في معاهدة عدم الانتشار أو غيرها من الالتزامات المماثلة الملزمة دوليا التي حظيت بموضع دعم العالمية الكبرى من المجتمع الدولي • أما المقترحات الاخرى التي قد يكون من أثرها أن تستبعد من ضمانات الامن الدول التي تخلت عن الاسلحة النووية لغسها ، فهي مقترحات لا يمكن أن يقبلها وفدي ، وان هناك ، كما أشار الى ذلك ممثل رومانيا الموقر في وقت مبكر من هذا الاسبوع ، مشاكل خطيرة في التفسير بالنسبة للتعاريف التي تسعى الى أن تستبعد من الضمانات الدول التي قد تكون أطرافا في ترتيبات الامن السوفيتي لبعض الدول الحائزة للاسلحة النووية •

وتتعلق النقطة الثانية من الجوهر بالشروط التي ينبغي لضمانات الامن أن تطبق بموجبها أو يجوز أن تعتبر باطلة • فثمة وفود ذهبت الى انه ينبغي ألا تكون هناك استثناءات • كما تضمنت مقترحات أخرى شرطا معمما للانسحاب • ويرى وفدي أن الضمانات ينبغي ألا تكون محدودة الا في ظروف محددة بدقة • ويتضمن ضمان المملكة المتحدة شرطا واحدا فقط وهو انه يتوقف عن الانطباق " في حالة هجوم على المملكة المتحدة ، أو الاقاليم التابعة لها ، أو قواتها المسلحة ، أو حلفائها تقوم به دولة من هذا القبيل مرتبطة أو متحالفة مع دولة حائزة للاسلحة النووية " • ويود وفدنا ان يبدأ القيد ما يبرره • انه لا ينقص بأي شكل من قيمة ما تقدمه من ضمان للدول ذات النوايا السلمية ، وفضلا عن ذلك ، فان الضمان يستمر في انطباقه على أية دولة أو دول تكون قد اشتبكت فعلا في نزاع مع المملكة المتحدة ، بشرط واحد هو أن لا تكون متحالفة أو مرتبطة مع دولة حائزة للاسلحة النووية •

ويرى وفدي أن مشاكل ايجاد " صيغة مشتركة " هي مشاكل نالت التضخيم فعلا ولا أرى التوقف عندها • ان مقترح " الصيغة المشتركة " الذي قدمه الوفد الهولندي في ورقة عمل في العام الفائت كان قائما على مبادئ تلقى من وفدي القبول الرحب ، ويسر وفدي أن يرى هذه الورقة مرة أخرى مطروحة أمام الفريق العامل • ولكن هناك بعض الفوارق الملحوظة بين النهج المعتمد في تلك الورقة والنهج الاخرى المطروحة أمام الفريق العامل • وهذه الفوارق هي مما ينبغي التغلب عليه قبل أن يتم تحقيق " صيغة مشتركة " • لقد ذكرت أن كثيرا من المصاعب التي نواجهها ، ولا سيما التي تتعلق بضمانات الامن السلبية ، يمكن حله عن طريق حسن النية السياسية • غير أن تقرير الفريق العامل في العام الفائت اشار الى أن مفاوضاتنا بشأن الجوهر كشفت عن أن هناك مصاعب كانت تتصل بتصورات مختلفة لبعض الدول الحائزة والدول غير الحائزة للاسلحة النووية وكذلك بالطبيعة المعقدة للمسائل التي ينطوي عليها استحداث " صيغة مشتركة " يقبل بها الجميع • وان مسألة ضمانات الامن السلبية لا يمكن أن تنفصل في الواقع عن القضايا الاكثر اتساعا للأمن بشكل عام ، ويجب أن لا يغيب ذلك عن أذهاننا ونحن نتابع البحث عن " صيغة مشتركة " •

ان وفدي سيقوم بكل ما يمكنه من اسهام لايجاد أساس مقبول •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه وللكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة ، أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد السوفياتي سيادة السفير اسرائيليان .

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الاتحاد السوفياتي ، الذي يقوم بدور العضو في مجموعة البلدان الاشتراكية لنيرآذار/مارس ١٩٨٢ ، طلب الكلمة ليقدم رسميا الوثيقة CD/258 للجنة نزع السلاح وعنوانها " الاسلحة الثانية العرض ومشكلة حصر الاسلحة الكيميائية حصرا فعالا " ان البلدان المقدمة لهذه الوثيقة — هي جمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية والجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية بولندا الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية — قد وضعت نصب اعينها هدفا متواضعا ولكنه هام ، ألا وهو لفت نظر البلدان الاعضاء في اللجنة الى أن القرار المعروف للجميع الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بتطوير انتاج الاسلحة الكيميائية التطرية على نطاق واسع مع ما يترتب على ذلك من مركز هذه الاسلحة في أراضي دول أخرى ، أوروبية في المقام الاول ، يستتبع ، علاوة على عواقبه السلبية ، خلق مصاعب اضافية ضخمة أمام مسألة وضع اتفاقية بشأن حصر الاسلحة الكيميائية .

ان البلدان الاشتراكية تعتبر أن لجنة نزع السلاح — وهي الهيئة التي يعلق عليها المجتمع الدولي في الوقت الحاضر آمالا كبرى بصدد وضع مشروع مثل هذه المعاهدة — لا يمكنها التصرف وكأن شيئا لم يحدث ولا تجاهل الآثار المترتبة على القرار الآنف الذكر . فذلك يعني أن نتعامى عن الحقيقة . وليس في ودي استباق الامور والحكم مسبقا على موقف اللجنة ، ولكن البلدان الاشتراكية مقتنعة من جانبها اقتناعا راسخا بضرورة حصر جميع الاسلحة الكيميائية — التقليدية منها والجديدة على السواء — في الاتفاقية المقبلة وعدم اتاحة أي امكانية لاحتياز أي من مثل هذه الاسلحة ولا سيما الاسلحة ذات الحمولة التطرية .

ان ورقة العمل التي قدمتها البلدان الاشتراكية لا تسرد ، بأي شكل ، كل المصاعب التي سيواجهها المشتركون في المفاوضات بشأن حظر الاسلحة الكيميائية بل بعضها ، وذلك في ضوء احتمالات انتاج اسلحة تطرية . وان الاسئلة التي أعدها الوفد البلغاري في الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية توضح بعض الجوانب الاضافية للمشكلة . وهناك وفود أخرى أيضا سيكون لديها ، بلا شك ، اسئلة وتعليقات في هذا الصدد . ومن المهم تقليب الامر في هذا كله . اذا اردنا للمفاوضات أن تكون ناجحة فيجب ان نفعل ذلك كله في اطار الفريق العامل بطريقة عملية هادئة لا تثير الحالة ولا تسخنها . وان من واجبنا جميعا السير بهذه الطريقة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي على كلمته . اعطي الكلمة الآن لممثل السويد ، سعادة السفير ليدغارد .

السيد ليدغارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، تقوم اللجنة هذا الاسبوع بتركيز اهتمامها على مسألة ما يدعى بضمانات الامن السلبية . ولذلك أود انتهاز هذه الفرصة لتقديم بعض ملاحظات عامة بشأن هذا الموضوع وعرض بعض الآراء التي تعتبرها حكومتي جوهرية في هذا الصدد . ان الموقف السويدي بشأن هذه القضية سبق أن اجمل بتفصيل مسبب في كلمتي أمام هذه اللجنة بتاريخ ١٦ نيسان/ابريل من العام الفائت . ولهذا السبب فسوف أتوخى الايجاز نسبيا .

اسمحوا لي أن أذكر أولا بأن البلدان التي تخلت عن الاسلحة النووية لبنا حق مشروع في أن تتوفر لديها ضمانات ملزمة قانونا من الدول الحائزة للاسلحة النووية بأن لا تكون عرضة للتهديد أو التهجوم بالاسلحة النووية • وقد سلمت بذلك جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية وورد النص عليه في الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح (الفقرة ٥٩)•

والآن تقترب الدورة الاستثنائية الثانية • وسوف توفر فرصة مناسبة لاستعراض ما حدث من تطورات في ميدان نزع السلاح النووي منذ الدورة الاستثنائية الاولى • وحتى الآن ، ليس هناك تقدم أحرز فعلا في هذا الميدان ، كما نعرف جميعا • وأكثر هذه النقائص وضوحا ، في رأي وفدي هو العجز عن الاتفاق في هذه اللجنة ولو على انشاء فريق عامل مخصص يعنى بحظر التجارب النووية • غير أني أود أن أعرب عما يوليه وفدي من اهتمام كبير للكلمتين اللتين ألقاهما هذا الصباح ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الموقران • وسوف ندرسهما بعناية • وبالطبع ، سيكون تعليقي عليهما اليوم مجرد طابع تمهيدي جدا • فاذا كان هناك اتفاق أساسي على أن الهدف هو ايجاد حظر شامل أو كامل للتجارب النووية فمن الطبيعي أن تكون مسائل التحقق والامتثال هي المسائل التي تتطلب أكبر قدر من النظر في المفاوضات • ولذلك فانه ، مع بذل مزيد من الجهود ، ربما أمكن في مستقبل غير بعيد جدا ايجاد حل للمشكلة يكون مقبولا بشكل متبادل • وهذا ما سوف نرحب به تمام الترحيب • غير أن الافتقار المستمر الى احراز تقدم فيما يتعلق بضمانات الامن السلبية يظل يزيد من حدة التعثر بالفشل العام في نزع السلاح النووي •

صحيح انه ليس ثمة ضمان كامل طالما كانت الاسلحة النووية موجودة وأنه ليست هناك ضمانات يمكن أن تحل محل نزع السلاح النووي • غير أن من دواعي خيبة الامل العميقة لبلدي ، ولغيره ولا شك من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية المؤهلة لنيل ضمانات مناسبة ، ان لا يكون قد تم احراز أي تقدم • وفي كلمتي بتاريخ ١٦ نيسان / ابريل التي اشرت اليها لتوي ، شددت على اننا ، من جانبنا ، فيما النوايا الكامنة خلف الاعلانات الراهنة المقدمة من جانب واحد ، ومفادها أنه ينبغي أن تتمتع الدول غير الاطراف في أية ترتيبات أمن نووي بالتحرر بشكل دائم من أن تكون عرضة لاستعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها • وفي نفس المناسبة ، ذكرت أن السويد تعتبر نفسها مشمولة ، دون أي استثناءات ، بالضمانات المقدمة من جانب واحد والصادرة عن الدول الحائزة للاسلحة النووية ، اذا كانت هذه الضمانات متعلقة بالدول المفردة غير الحائزة للاسلحة النووية • وقد أحاطت حكومتي علما بأن ما من دولة واحدة من الدول الحائزة للاسلحة النووية قد ناقضت هذا التفسير حتى الآن •

غير أن حالة اما الحاصل في منطقة من العالم يبدو فيها الخطر النووي أكثر ما يكون احداقا ليست هي وحدها التي تقض مضجعنا • فهناك دول كثيرة غير حائزة للاسلحة النووية اشارت الى العلاقة الموجودة بين مواقف الدول الحائزة للاسلحة النووية واخطار الانتشار النووي الافقي • وينبغي أن يكون هذا جانبا يحتل باهتمامنا جميعا • ومن هذا المنظور ، فان في مصلحة الدول الحائزة للاسلحة النووية ، وليس الدول غير الحائزة للاسلحة النووية فحسب ، ان تقدم ضمانات يمكن قبولها بوجه عام دون مزيد من الابطاء •

ان الموقف السويدي بشأن محتويات ضمانات الامن السلبية وشكلها سبق اجماله بالتفصيل امام اللجنة في العام الفائت • وان كلمتي في ذلك الحين لا تزال تعكس آراء حكومتي • واسمحوا لي

لبدا السبب ، ان اقتصر على تكرار ان السويد ستثير بالفعل اعتراضات على وضع اتفاقية تفرض متطلب جديدة على تلك البلدان التي تعهدت بالتزام مركز غير نووي بأن اصبحت ، مثلا ، أطرافا في معاهدة عدم الانتشار • وفضلا عن ذلك فاننا ، نتيجة السمات الاساسية لسياسة السويد الحيادية ، يتعذر علينا الدخول في اتفاق ثنائي حول هذه القضية مع أي دولة حائزة للاسلحة النووية •

ولما كانت الضمانات الحالية المعطاة من القوى الحائزة للاسلحة النووية غير كافية من نواح كثيرة ، لذلك وجب تحسينها من حيث الجوهر • ومن المهم أيضا أن تقدم في شكل يتعذر معه تغييرها أو الغاؤها بمجرد اشعار قصير • وهذه احدى المسائل بالنسبة للاعلانات الحالية المقدمة من جانب واحد • ونمة امكانية تتمثل في تسجيل الضمانات عن طريق قرار يتخذه مجلس الامن للامم المتحدة • ولعل من المفيد أيضا اعتبار ذلك تدبيرا مؤقتا • غير أنه ينبغي أن يكون واضحا بشكل قاطع انه لا يمكن اعتبار مثل هذا التدبير بديلا عن الهدف النهائي ، ألا وهو الاتفاق على اتخاذ تدابير ترضي بنيا جميع الدول •

لقد آن للدول الحائزة للاسلحة النووية أن تبادر الآن الى العمل • اننا نعلم أنه لا يمكن للمرء واقعيا ، في الظروف الحالية ، أن ينتظر الكثير بالنسبة لعقد اتفاق فيما بين تلك الدول • غير أن عليها أن تبذل جهدا مصمما على تحسين ما لديها من صيغ حالية ، آخذة المصالح المشروعة للدول غير الحائزة للاسلحة النووية في حسبانها بطريقة مباشرة أكثر مما كانت عليه الحال حتى الآن • اننا لن نخدم بذلك مصالح الدول غير الحائزة للاسلحة النووية فحسب ، بل ومصالحنا ذاتها أيضا • ويوفر الفريق العامل المخصص ، الذي أعيد انشاؤه مجددا تحت الرئاسة القديرة للسفير أحمد محفلا للمفاوضات بشأن هذه المسألة • وقد توفر له اساس طيب لعمله في قرار الجمعية العامة ٣٦/٩٥ الذي اعتمد بـ١٤٥ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت • ويأمل وفدي ان لا تبدر القوى الحائزة للاسلحة النووية فرصة أخذ التعليقات والاقتراحات القيمة الكثيرة التي أبديت في الفريق العامل في حسبانها وذلك باعادة النظر في شتى مواقفها • وانه لأمر جوهري ان يتم احراز تقدم قبل حلول الدورة الاستثنائية الثانية القادمة •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انسكر ممثل السويد • لم يبق في القائمة لدي أي متكلم فهل يود التكلم أي وفد آخر ؟ ان ممثل الهند سعادة السفير فينكاتسواران ، قد طلب الكلام •

السيد فنكاتسواران (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : طلبت الكلام بغية تقديم رد وفدي الاولي لوفدي على الكلمتين اللتين ألقاهما اليوم ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الموقران • من الواضح أننا ، وان كنا غير راضين تماما عن استجابتهما لما تقدم به أعضاء آخرون من مطلب له ما يبرره لانشاء فريقين عاملين في اطار البندين ١ و ٢ ، غير أنه لا يسعنا الا أن نسجل ان هناك تغيرا ايجابيا في موقفيهما من الطريقة التي يمكن بنا للجنة نزع السلاح الوفاء بمسؤولياتها بموجب البندين ١ و ٢ • ولدينا شعور بأنه ينبغي للجنة نزع السلاح استغلال هذا التغير والتطور في التقدم الذي يمكننا اجراءه في هذه القضية الحيوية اثناء الدورة الحالية • اننا ندرك ، اذ نقول ذلك ، ما لدى الوفدين من حساسية تجاه كلمة " مفاوضات " • ونحن لا نناطرهما بالطبع ما لديهما من حساسية ، ولكننا نرى أنه ينبغي لنا استغلال أي سبيل من سبل العمل كاجراء مناقشة أو تبادل آراء حول أي جانب من جوانب البندين ١ و ٢ ، اذا كان ذلك يبشر بأن يقودنا نحو مفاوضات تفضي بوضع نصوص فعلية لمعاهدات • ويبقى عليها ، بالطبع ، أن نشيد حدود ذلك ، وينبغي لنا أن لا نسيء في انشاء فريق عامل في اطار البند ١ • ويعتقد وفدي ، اذا صح

القول ، انه ينبغي لنا بدء العمل عندما تنتهي المفاوضات الثلاثية وأن نمضي بالمفاوضات الى أبعد مدى ممكن وبعد تقريرا الى الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح • وان وفدي مستعد للمشاركة في المشاورات بشأن ولاية مناسبة لمثل هذا الفريق تتضمن بطبيعة الحال النظر في المسائل المتصلة بالتحقق • أما عن البند ٣ ، فانا نحث مرة أخرى على القيام فورا بانشاء فريق عامل للنظر في المواضيع المتعلقة في بدء المفاوضات حول مسائل كتلك الواردة في الوثيقة CD/180 لمجموعة الـ ٢١ والوثيقة CD/193 لمجموعة البلدان الاشتراكية • وانا ، ما لم نمض بهذه الطريقة ، فلن نحرز من التقدم ما يجدر أن نرفع به تقريرا الى الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح • اننا نعتبر الكلمتين اللتين ألقاهما ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على انهما توافران فرصة هامة بعد الاستفادة مما فيها حوتاج لنا من وقت محدود • واني اثق محلصا في أن وفدي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة سيعملان ، من جانبهما ، بقابلان الامور بروح ايجابية •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل الهند على كلمته • هل يود التكلم أي وفد آخر ؟ في حالة النفي ، أود الآن المضي الى مسألة أخرى •

هناك مقترح قدم الينا في ورقة العمل رقم ٥٧ بناء على طلب رئيس الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية • ويتصل هذا المشروع بتوجيه دعوة الى منظمة الصحة العالمية والى برنامج الامم المتحدة للبيئة لتسمية ممثلين لحضور بعض اجتماعات الفريق العامل • وتذكرون أن هناك مقررا مماثلا سبق أن اتخذته اللجنة في العام الماضي في جلستها العامة السابعة والثلاثين بعد المائة • وقد قام الفريق العامل بالنظر في هذا النص والموافقة عليه في اجتماعه بعد ظهر أمس • واني اطرحه الآن لنيل موافقة اللجنة •

لقد طلب ممثل الارجنتين الكلام •

السيد كاراساليس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : على الرغم من أن كلمتي ستكون شديدة الايجاز ، فلا يمكن أن تفوتني فرصة الاعراب عن الارتياح لرؤيتكم تتولون رئاسة أعمال هذه اللجنة للشهر الحالي وأن أعدكم بأتم التعاون من وفد الارجنتين ، والاعراب في نفس الوقت عن تقدير وفدي لسفير ايران للطريقة اللامعة التي قاد بها أعمال هذه اللجنة في الشهر الماضي •

يود وفدي أن يذكر أنه يوافق على مشروع المقرر الذي قام الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية بطرحه أمام اللجنة والذي هو ، كما تذكرون ، مماثل لذلك المشروع الذي اعتمدته اللجنة في العام الماضي بشأن نفس المسألة • وأود أن اسجل ان وفدي يوافق على هذا النص لانه يأخذ في الحسبان بعض الاهتمامات التي سبق أن وانت الوفد فرصة الاعراب عنها بشأن هذا الموضوع في العام الماضي • ففي المقام الأول ، يعبر مشروع المقرر على أن التعاون المطلوب من الكيانين المذكورين يقتضي " تقديم معلومات تقنية " ، واتشدد على عبارة " معلومات تقنية " التي تتمشى مع المادة ٤١ من النظام الداخلي لهذه اللجنة وبعبارة أخرى ، ان القصد من توجيه الدعوة الى هذين الكيانين ليس تقديم الآراء أو المشورة بوجه عام بل المعلومات التقنية ، وحول نقاط مذكورة بالتحديد ، كما هو الحال في مشروع المقرر قيد النظر • وبالمثل ، فان الدعوة الموجهة الى هذين الكيانين تشير الى قيام ممثليهما بحضور بعض الاجتماعات ، أي عدد محدود منها بل ربما اجتماع واحد فقط ، وذلك بهدف تقديم المعلومات التقنية المطلوبة • ولذلك فلن ينجم عن

الدعوة قيام ممثلي البيئتين الدوليتين بحصر منافسات الفريق العامل بشكل دائم أو شبه دائم • ويقوم ذلك على أساس مدني لا علاقة له بالكيانين المحددين المشار اليهما في مشروع المقرر ، وهي منظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة اللذين يحمل لهما الوفد الارجنتيني أعظم الاحترام • والمبدأ الذي هو موضع البحث والذي يحرص وفدي على التمسك به والذي تم التمسك به في مشروع المقرر المطروح للنظر هو مبدأ عدم جواز اشتراك الاجهزة الدولية أيا كانت ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، في عملية التفاوض بشأن مسائل نزع السلاح ، لان ممارسة هذه العملية محصورة بالدول ذات السيادة • هذا هو المبدأ الذي يود وفدي حمايته والذي ، كما قلت ، قد تمت مراعاته في مشروع المقرر قيد البحث ، ولهذا السبب فان وفدي يؤيد هذا المشروع •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر سعادة السفير كاراسالياس على بيانه وللكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة • وانني واثق من أن اللجنة أحاطت علما على النحو الواجب بتعليقاته على ورقة العمل رقم ٥٧ والمقرر الذي تدعى اللجنة الآن الى الموافقة عليه •

لقد طلب الكلام ممثل الولايات المتحدة •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن اقترح رسميا تعديل مشروع المقرر بحيث يتضمن اشارة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المنوال التالي : من شأن تعديلي المقترح أن يدرج بعد عبارة " لبرنامج الامم المتحدة للبيئة " عبارة " والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية " ، ثم بعد ذلك ، فيما يتعلق بعبارة " الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية وكذلك بالمشاورات التي يعقدها رئيسه بشأن تحديد السمية " ، أود الاستعاضة بعبارة " بشأن مسائل تقنية " عن عبارة " بشأن تحديد السمية " ، ثم اجراء تعديلات مناسبة في آخر تلك الجملة بحذف كلمة " الى " قبل كلمة " منظمات " وانهاء الجملة بنقطة وقف بعد كلمة " منظمات " • والاساس المنطقي الذي يقوم عليه هذا التعديل المقترح هو ما يلي : تذكر اللجنة أنه ، خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدها سعادة السفير ليدغارد مع خبراء الاسلحة الكيميائية في الصيف الماضي (الوثيقة CD/CW/WP.22/Rev.1) ، تقدم وفد الولايات المتحدة الى الفريق بعرض يتعلق بانشاء جهاز للتحقق المستمر من بعد ، المعروف باسم مختصر هو RECOVER • وقد أعرب عدد من الوفود عن اهتمامهم بمعرفة المزيد حول هذا المفهوم • وهو مفهوم تقوم باستحداثه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاشتراك مع برنامجها للضمانات النووية ، كما يجري حاليا اعداد مشروع ايضاحي في هذا الشأن • وقد اهتم وفدي ووفود أخرى اهتماما كبيرا بامكانيات القيام باجراء تحقق مستمر من بعد وبامكان تطبيقه على مسائل التحقق من الاسلحة الكيميائية • وفي نيتي أن أقوم ، باسم الوفود المهتمة ، بطلب تحضير وقت أثناء انعقاد اجتماع الخبراء في الاسبوع المقبل لاجراء مزيد من المناقشات غير الرسمية حول هذه الامكانية • ولعل من المناسب ، لهذا السبب ، ان تدعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لارسال خبير تقني للمشاركة في الاجتماع ذي الصلة من المشاورات غير الرسمية بقصد توفير معلومات تقنية عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق المستمر من بعد وامكانية تطبيقه على حظر الاسلحة الكيميائية • وفي هذا الصدد ، أرى أن تطبق نفس المعايير التي قام سفيرا الارجنتين الموفر بالاشارة اليها وهي : أن تكون هذه المشاركة لمجرد مساعدة الفريق العامل وبالتالي اللجنة وحسب ، وفيما يتعلق بمسائل تقنية محددة ، وأن تكون متصلة بالمعلومات التقنية ليس الا ، دون الاعتراف بأي شيء آخر أكثر من هذا الاسهام الذي يقوم به خبراء تعينهم من تلك البيئة التي تملك مؤهلات وخبرات فنية منقطعة النظير في هذه المسألة •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلمته • وأود ، قبل اعطاء الكلمة لممثل الهند ، الذي طلب ذلك ، أن أرجو السفير فيلدز التكرم باعادة تعديلاته المقترح ادخالها على مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ٥٧ •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : أشكركم ، ياسيادة الرئيس • بيد وأنني كنت أعمل بالاستناد الى مشروع سابق ، ولذلك أود فقط أن أضيف الى هذا المشروع الفقرة المتعلقة بالمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية • أما التعديل الآخر الذي اقترحته فلن يكون ضروريا بعد أن عالجت ورقة العمل رقم ٥٧ ، على ما يبدو ، أية مشاكل قد تطرح في ذلك الصدد •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة ، الذي اقترح أن تضاف في نص مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ٥٧ ، عبارة " والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية " مباشرة بعد عبارة " المكتب الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في أوروبا " • لقد طلب ممثل الهند الكلام في هذا الصدد •

السيد فينكاتسواران (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : استمعنا باهتمام الى المقترح الذي تقدم به ممثل الولايات المتحدة الموقر • ولكننا ، كما أذكر ، تناولنا هذا الموضوع في العام الماضي ببعض التفصيل ، وان المقترح الجديد المتعلق بادخال خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو مما يحبذ النظر فيه بأكبر قدر من الروية ، على الاقل من جانب وفدي • واذا جاز لي مناشدة ممثل الولايات المتحدة ، عن طريقكم ، فاني أرى انه ربما كان يمكن ان يدع مشروع المقرر الحالي يسير في طريقه وأنه يمكننا ، عند الضرورة ، اعداد مشروع مقرر لاحق يدعو خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد أن يكون قد توفر لدينا وقت اكبر للنظر في هذه المسألة بالذات •

السيد كاراساليس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، ان وفدي قد اصغى هو الآخر باهتمام كبير الى المقترح الذي قدمه ممثل الولايات المتحدة ولكننا ، كما ذكر سفير الهند من لحظة ، نعتبر ان أمام اللجنة الآن مشروع مقرر قام الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية بمناقشته وتقدم باقتراحه ، وهو ينطوي على طلب معلومات تقنية من كيانين بصدد نقطتين محددتين هما تحديد سمية المواد الكيميائية والسجل الدولي للمواد الكيميائية التي يحتمل أن تكون سامة • وان لاقتراح سفير الولايات المتحدة ، كما فهمته ، مقصدا مختلفا ، ألا وهو دعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لارسال ممثل لتقديم معلومات تقنية حول نقطة يمكن أن توصف بأنها طريقة تنعيش جهاز التحقق المستمر عن بعد ، الذي يجري العمل فيه حاليا على أساس تجريبي في نطاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بالتعاون مع سبعة بلدان تملك منشآت يمكن أن يستخدم فيها جهاز التحقق المذكور • والموضوع ، بعبارة اخرى ، موضوع مختلف وسيكون من المفضل لهذا السبب ، في رأيي ، أن نفصل بين المسألتين عن طريق اتخاذ مقررين مختلفين : ان نقر مشروع المقرر قيد النظر الآن اذا كان هناك توافق في الآراء حوله ، وأن نضع بعد ذلك مشروع مقرر آخر ، ربما في اطار الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية الذي يشكل البيئة التي سيتعين عليها في النهاية التقدم بتوصيات الى اللجنة بشأن هذه المسألة • وأود أن أذكر ، في هذا الصدد ، أن وفدي سيصر في الموضوع بنفس الروح التي تناول بها مشروع المقرر هذا • وعلى هذا الأساس ، أنا مؤيد لسفير الولايات المتحدة النظر في هذه الامكانية •

السيد فيلدر (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية): اني على تمام الأهبة للتشاور مع الوفود المعنية بشأن هذه المسألة ونرى ما اذا كان يمكننا اجراء نوع من التوفيق. ولما كانت المسألة لم تقدم الى وفدي الا هذا الصباح، لذلك لم يكن لدينا الوقت للتصرف فيها بشكل مفصل. غير أنا مستعدون، قطعا، للدخول في مناقشات مع الوفود المهتمة الأخرى أو للمشاركة في مناقشة حول هذا الموضوع داخل الفريق العامل. ونفضل أن ينتظر المقرر تلك المشاورات.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة وأود سؤال اللجنة عما اذا كان من الممكن، في رأيها، حل هذه المشكلة عن طريق اجراء مشاورات سريعة بين الوفود المعنية مباشرة بذلك. وفي هذا الصدد، أذكر ان من المعتزم أن يعقد الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية مشاورات غير رسمية صباح غد وان اجتماعه الرسمي القادم سيكون صباح يوم الاثنين. وبذلك، يكون من الممكن للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية اعادة النظر في المسألة وأن يجعل من الممكن، على أساس حصيلة المشاورات، تقديم مقترحات جديدة في بداية الأسبوع القادم بهدف حل هذه المشكلة. هل هناك أية اعتراضات على معالجة الأمر بهذه الطريقة؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): عممت الأمانة اليوم، بناء على طلبي، وثيقة غير رسمية تتضمن الجدول الزمني لاجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية للاسبوع القادم. وهذا الجدول الزمني هو، كالمعتاد، للدلالة ليس الا، ويجوز تعديله فيما بعد، اذا اقتضى الأمر، وفقا لمتطلبات عملنا.

لقد طلب ممثل بولندا، سعادة السفير سوبكا، ان يتكلم، وله ذلك.

السيد سوبكا (بولندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، قد أن تكلمتم عن المشاورات المقبلة مع الفريق العامل، وأنا مقتنع بأن ذلك معناه أنكم سائرون في اتجاه الاقتراح الذي قدمه وفد الهند وأيدته الارجنتين والمتمثل في أن نعتمد هذا المقرر بالصيغة التي وضعها الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية، وبأن الدعوة الاضافية يبغي أن تكون موضوع مشاورات أخرى. غير أن لجيراني تفسيرا مختلفا لقراركم. ولذلك أود أن أوضح الحالة لان عمل الخبراء يبدأ يوم الاثنين ويبغي توجيه رسالة ماسة الى المجتمعين المثار اليهما في ورقة العمل رقم ٥٧ حتى لا يشرعوا باعمالهما.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سعادة السفير سوبكا. ان ما قررناه لتوا كان منسجما مع الاقتراح الذي تقدمت به الى اللجنة، اي انه اذا لم تكن هناك اعتراضات فان المقرر الذي تتضمنه ورقة العمل رقم ٥٧ سيطرح للمناقشات التي أود شخصيا ان تكون سريعة والتي يمكن ان تتضمن في وقت قصير جدا حتى لا يكون هناك ابطاء لامر له في أعمالنا وفي استعدادنا الى ممثلي منظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة. وذلك هو الأساس الذي رأيت بالاستناد اليه أن هناك اتفاقا تم التوصل اليه في اللجنة، وبالتالي فان القرار يبغي أن يسهل جميع المسائل قيد النظر، وقد اطلعته على هذا الاساس بالذات.

السيد كاراسالييس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس، ان مايثير قلقي حو بقدر ما نتدد عليه سفير بولندا • كان في تصوري أن ماكان سينم تأجيله حو فقط مسألة ما افترحته الولايات المتحدة بوجوب دعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الدرية لارسال ممثل لعرض المشار اليه قبل قليل وأن ذلك حو ما سيكون موضوع المشاورات • وكان في تصوري أن ليس ثمة اعتراض على اعتماد مشروع حذا المقرر الذي يقوم بشأنه اتفاق والذي يشير الى مسألة أخرى لان موعد اجتماع خبراء الاسلحة النووية ونيك جدا ولان الوقت قد يذهب سدى اذا ابطأنا في ارسال مذكرة الى حديين الكيانين، أي برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، وحو أمر تم التوصل بشأنه الى توافق في الآراء • وفضلا عن ذلك، فان وفدي ذكر أنه يفضل أن تعالج حاتان المسألتان في مشروعين منفصلين •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس، بصراحة، ان الوفد السوفياتي فهم ايضا أن قراركم يقتضي الموافقة على مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ٥٧ • والواقع أن هناك اتفاقا عاما تم التوصل اليه في الفريق العامل يوم أمس وأن الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية، حسبما أفهم، قد تقدم بتوصية • وحسب علمي لم يعترض أي كان في الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية على حذه التوصية ولذلك، يبدو لي أن السبيل الذي ينبغي اتخاذه حو ذلك الذي كنا نتبعه دائما، وحو أن ينظر الفريق العامل في المسائل، ثم يوصي الفريق العامل اللجنة باتخاذ مقرر، وأن تعتمد اللجنة ذلك المقرر • وأحد أن يعتمد مقررا بشأن حذه المسألة، تاركين المقترح الجديد الذي قدم اليوم لينظر فيه على حدة • وفيما يلي الامر، فان هناك قضيتين مختلفتين، وأن توجيه دعوة الى خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الدرية لايتصل البتة بأعمال فريق الخبراء المعني بتحديد سمية المواد الكيميائية •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): آسف اذا كانت الطريقة التي قدمت بها المقترح قد أثارت مختلف التفسيرات • وعلى أن أضع نفسي في حذه المسألة تحت تصرف اللجنة، وأرى أنه يمكنني القول ان التعديل الذي اقترحه ممثل الولايات المتحدة لاينال الموافقة التامة للجنة • ويود بعض الوفود أن تجرى معالجته في مقرر منفصل • ويبدو السؤال عما اذا كان هناك توافق في الآراء على امكان قبول نص مشروع المقرر الذي تتضمنه وثيقة العمل رقم ٥٧ بالصيغة التي أحالها بيننا الينا رئيس الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية ؟

السيد فيلدر (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية): لقد اصغيت الى مناقشة القلق المعرب عنها هنا ولا يمكنني تحصيا تقدير الصعوبة التي يجدها بعضهم • فالمنظمتان المشار اليهما في حذا المقرر كلتاحما هنا في جنيف، في حين أن الوكالة الدولية للطاقة الدرية موجودة في فيينا، وعلى حذا فان مسألة التوقيت بين توجيه دعوة ووصول خبراء تقنيين مختصين تبدو لي أكثر حدة في حالة تعديلي المقترح لمشروع المقرر حذا • لقد سعينا الى تعديل الورقة عن طريق رئيس الفريق العامل، ولكن ذلك لم يبد مناسبا • ولذلك أرى اننا نكون على غاية الصواب عندما نقترح أن يعود ذلك الى الفريق العامل، حيث تكون لدينا عندحا فرصة تقليب الرأي في مزايا حذه المقترحات كل على حدة والتقدم عندحا الى اللجنة بشيء يمكنها الموافقة عليه •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر سعادة السفير فيلدر • وألاحظ من كلمته أن ليس ثمة توافق في الآراء بشأن القيام فورا باعتماد تقرير الدورة تتضمنه ورقة العمل رقم ٥٧ • ولذلك أقترح امكانية تناول المسألة مرة ثانية بأسرع وقت ممكن في أحد الاجتماعات القادمة ، بعد قيام الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية بمشاورات واحتمال اتخاذه مقررا جديدا •

أعود الى مسألة الجدول الزمني لاجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية للاسبوع القادم ، وفي هذا الصدد ، فان ممثل المكسيك ، سعادة السفير غارسيا روبليس قد طلب الكلام •

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : طلبت الكلام لمجرد التقدم ، بعد ادلائم ، باعلان موجز للحيلولة دون وقوع أي تغيرات حاسمة • فلي يتسنى أيضا للفريق العامل المعني بوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح الاجتماع يوم الاثنين ، ١٥ آذار/مارس الساعة ١٥/٠٠ • بن سيكون هناك ، كما جرى ضيلة هذا الاسبوع الماضي ، اجتماع لفريق الاتصال في القاعة المعتادة ، أي قاعة الاجتماعات رقم ١ •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر سعادة السفير غارسيا روبليس على ايضاحه ، وسوف يتم تعديل الجدول الزمني تبعا لذلك • وليذا ، فاني اعتبر انه تم اعتماد مشروع الجدول الزمني للاسبوع القادم •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود اعلام الممثلين المواعيد المحتملة للاجتماعات غير الرسمية للجنة بشأن البند ٧ من جدول أعمالها وهو " مع ساق التسلح النووي في الفضاء الخارجي " • ويسعني أن أضمن للوفود التي تود المشاركة في تبادل الآراء بشأن هذا البند الجديد في جدول أعمالنا أن يكون لديها ما يكفي من الوقت لاعداد اسهاماتها • ولذلك اقترح يوم الجمعة ٢٦ آذار/مارس الساعة ١٥/٠٠ والثلاثاء ٣٠ آذار/مارس الساعة ١٥/٠٠ ويبدو هذان الموعدان مناسبين ، بالنظر الى جميع ما على اللجنة القيام به من أعمال • واقترح أن تنظروا في امكانية الموافقة على هذين الموعدين حتى يمكننا اتخاذ قرار بهذا الصدد عندما نعتمد الجدول الزمني للاسبوع القادم أو قبل ذلك ، اذا أمكن •

تذكرون أيضا أنه خطط ، في الجدول الزمني لهذا الاسبوع ، القيام مبدئيا بعقد اجتماع غير رسمي بعد ظهر هذا اليوم الجمعة ، الساعة ١٥/٠٠ • وقد استمعنا اليوم الى كلمات القيت في الجلسة العامة ، ولا سيما الكلمتين اللتين ألقاهما ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، اللذان ادخلا عناصر جديدة لا يمكن الاستهانة بأهميتها بالنسبة لأعمال اللجنة بشأن البندين ١ و٣ من جدول الاعمال • وفي نيتي أن أستمر بكل الاستعجال الواجب ، في المشاورات غير الرسمية ، التي دأبت على عقدها منذ بداية هذا الاسبوع ، مراعيا هذه العناصر الجديدة • وعلى ذلك ، ودون أن تعيب على الدول رغبة الوفود المشتركة في أن يكون لديها وقت للتفكير ، فاني أميل الى الاعتقاد بأن الاجتماع غير الرسمي الذي خطط لعقده من حيث المبدأ بعد ظهر اليوم يمكن أن يكون أكثر فائدة اذا ما عقد أثناء الاسبوع القادم عندما تكون مشاورات الرئيس قد اكتملت ، وذلك يعطي الوفود وقتا للتفكير والتشاور •

فبامكاننا اذن ، اذا لم يكن هناك اعتراض ، أن نلغي في الوقت الحاضر اجتماع غد غير الرسمي ، وان نؤجل عقده حتى الاسبوع القادم ، اذا أمكن .

وأود أن أعلن ما يلي : ان الفريق العامل المعني بالاسلحة الاشعاعية سيجتمع هنا غدا . فاذا لم تكن هناك مسألة أخرى للمناقشة ، فان الجلسة العامة القادمة للجنة ستعقد يوم الثلاثاء ١٦ آذار/ مارس الساعة ١٠/٣٠ .

ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠